

تونس في 17 ماي 2023

في اليوم العالمي ضد الهوموفوبيا والتراانسفوبيا:

أوقفوا العمل بالفصل 230 من المجلة الجزائية والفصول المنكّلة بالعابرات والعاشرين جنديًا

يتكرّر الحديث عن القضاء والمثليّة والعبور الجندي ولا يكاد ينقطع!
يتكرّر لأنه لازالت تصدر سنويًا مئات الأحكام تطبيقًا للفصل 230 من المجلة الجزائية والذي يعاقب اللّواط والمساحقة بثلاثة سنوات سجنًا. سنويًا يتمّ إيقاف المئات على أساس الاشتباه في مثليّتهم ويتمّ عرضهم على الفحص الشّرعي للتّنبّث من مدى محافظتهم على أخلاق المجتمع!!
وتونس التي تجرّم المثليّة بمقتضى مجلة جزائية تعود إلى سنة 1913، لا تزال من بين الدّول المجرّمة للمثليّة استنادًا إلى نصّ استعماري. هذه الدّولة التي لا تقبل تغيير الجنس إلّا لأسباب طبيّة والتي تجرّم الاعتداء على الحياء وتحكم على مرتكبيه بالسّجن، لا يمكن اعتبارها دولة آمنة لمختلف مكّونات المجتمع الكويري!

فالأرقام الرّسميّة لوزارة العدل [الإدارة العامّة للسّجون والإصلاح] تبيّن بوضوح علاقة العدالة بالمثليّة، حيث تمّ الرّجّج بألاف الأشخاص في السّجون التّونسيّة منذ 1913، والأكيد أنّ العدد يفوق ذلك بكثير إذا نظرنا في أعداد الذين حوكموا وحوكمن على أساس خدش الحياء والاعتداء على الأخلاق الحميدة!! وهو ما أدى بمرور أكثر من قرن من تطبيق المجلة الاستعمارية الى التنكيل بالألاف وتحطيمهم. هم اجتماعيا و نفسيًا أدى في عديد الحالات الى القتل والى الانتحار...

110 سنة من الخوف والاهانة والتنكيل...

في هذا اليوم تتوجّه الجمعيات والمنظمات الممضية الى العاملين في قطاع العدالة عموما والى القضاة بمختلف مواقعهم. هن الى الكفّ عن تطبيق هذه النصوص اللّادستورية والحاطّة من الكرامة والتي لا تؤدى الا لتحطيم الأشخاص ودفعهم الى الهروب بكل الوسائل...

الجمعيات والمنظمات الممضية:

اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الانسان في تونس، فدرالية التونسيين من أجل مواطنة بين الضفتين، جمعية علم النفس والصحة، منظمة محامون بلا حدود، المنظمة العالمية ضد التعذيب، منظمة نوافكت	الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية، جمعية بيتي، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، دمج، الجمعية التونسية للعدالة والمساواة، جمعية نشاز، جمعية شمس، جمعية تفعيل الحق في الاختلاف، جمعية حلول، جمعية الشارع فن،
--	---

